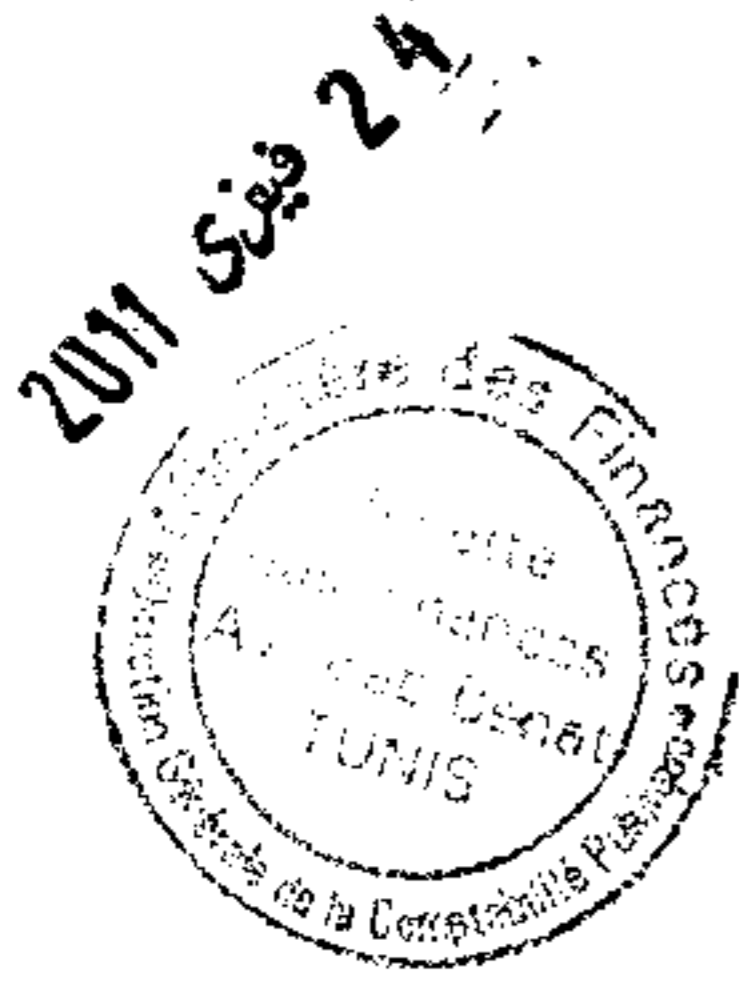


الحمد لله،

الجمهورية التونسية

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية



حكم ابتدائي

القضية عدد: 1/15108

باسم الشعب التونسي،

تاريخ الحكم: 13 جويلية 2010

أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى بالمحكمة الإدارية

الحكم التالي بين:

المدعي:

من جهة،

والمدعى عليه: وزير الداخلية و التنمية المحلية، مقره بمكاتبه الكائنة بتونس العاصمة.

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من المدعي المذكور أعلاه والمرسمة بكتابة المحكمة بتاريخ 18 جانفي 2006 تحت عدد 1/15108، طعنا بالإلغاء في القرار القاضي بوضع حدّ لانتدابه بمركز الإيواء والتوجيه للحرس الوطني بالوردية مع إرجاعه إلى سالف عمله على اثر تبرئته من تهمة السرقة التي تعلقت به.

وبعد الإطلاع على وقائع القضية مثلما وردت بعريضة الدعوى التي تفيد أنّ المدعي كان يعمل بمركز الإيواء والتوجيه للحرس الوطني بالوردية بصفة عامل عرضي وعلى اثر اتهامه بالسرقة من داخل محل مسكون باستعمال مفاتيح مفتعلة تمّ إيقافه عن العمل ورغم تبرئته وحفظ التهمة في حقه حسبما هو ثابت من قرار ختم البحث عدد 15/92092 الصادر عن مكتب التحقيق الخامس عشر بالمحكمة الابتدائية بتونس في 27 سبتمبر 2002، فإنّ الإدارة وضعت حدّا لانتدابه فقام بقضية الحال طالبا إرجاعه إلى سالف عمله.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من قبل وزير الداخلية والتنمية المحلية بتاريخ 8 مارس 2006 والذي لاحظ ضمنه أن العارض تم انتدابه بصفة عامل عرضي للعمل بمركز الإيواء والتوجيه بالوردية إلا أنه تورط في قضية عدلية من أجل سرقة مبلغ مالي وقطع ذهبية من داخل محل السكنى الإداري المستغل من طرف المحتسب بالمركز عند تكليفه بجمع بعض الأعشاب الطفيلية من حديقة منزله، ورغم حفظ القضية لعدم كفاية الحجة فقد ثبت أنه سبق للمدعي أن تورط في قضية عدلية أخرى من أجل محاولة السرقة من داخل محل مسكون وبما أن عنصر الثقة لم يعد متوفرا فيه فقد ارتأت الإدارة وضع حد لانتدابه.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به من قبل المدعي بتاريخ 21 أبريل 2006 والمتضمن بالخصوص أنه رغم تبرئته من تهمة السرقة إلا أن الإدارة أوقفته عن العمل وهو ما يمثل تجاوزا من طرفها خاصة وأن ما ادعته بخصوص تورطه في قضية عدلية أخرى لا أساس له من الصحة.

وبعد الإطلاع على التقرير المدلى به لكتابة المحكمة من قبل وزير الداخلية والتنمية المحلية بتاريخ 29 أبريل 2006 والذي جاء فيه أنه عندما انتدب العارض خلال سنة 2001 لم يكن انتداب العملة العرضيين أو وضع حد لانتدابهم يتم بقرار، إنما يقع الاستغناء عنهم دون الحاجة إلى عرضهم على أنظار مجلس التأديب باعتبار أنهم لا يخضعون للقانون الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وأضاف أنه يتعذر بالتالي على الإدارة تمكين المحكمة من ملف العارض التأديبي أو قرار وضع حد لانتدابه.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمتمته وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 8 جوان 2010، وبما تلت المستشارية المقررة السيدة نجلاء ابراهيم ملخصا لتقريرها الكتابي، ولم يحضر المدعي ورجع الاستدعاء بعبارة عنوان ناقص، في حين حضر ممثل وزير الداخلية والتنمية المحلية وتمسك بالردود المظروفة بالملف.

وإثر ذلك حجزت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 13 جويلية 2010.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

- من جهة الشكّل:

حيث قدّمت الدعوى في ميعادها القانوني ثمن له الصفة والمصلحة مستوفية لجميع أركانها الشكلية الجوهرية لذلك فهي مقبولة شكلا.

- من جهة الأصل:

حيث يطعن العارض بالإلغاء في قرار وضع حدّ لإنتدابه بمركز الإيواء والتوجيه للحرس الوطني بالوردية مع إرجاعه إلى سالف عمله على اثر تبرئته من تهمة السرقة، مبيّنا أنّ فصله من العمل تم قبل أن تقول العدالة كلمتها بخصوص التهمة المنسوبة إليه ودون أن تتأكد الإدارة من ثبوتها وهو ما يجعل قرارها متّسما بعدم الشرعية.

وحيث دفعت الإدارة بأنّ العارض تورط في قضية سرقة وأنّه رغم تبرئته فان عنصر الثقة لم يعد متوفرا فيه لذا ارتأت الإدارة الاستغناء عنه بالنظر لكونه عاملا عرضيا.

وحيث ولئن كان التجاء الإدارة إلى الأعوان العرضيين يتم بصفة وقتية وفي إطار القيام بأعمال ظرفية الأمر الذي يجيز لها حق الاستغناء عنهم عند انتهاء هذه المدة في إطار ما تتمتع به من سلطة تقديرية، فإنّ ذلك لا يحول دون إثباتها للوقائع التي أسست عليها القرارات المتعلقة بوضع حدّ لإنتدابهم كلّما ارتأت إنتهاج المسلك التأديبي طالما أنّ عبء الإثبات محمول عليها في مثل هذه الحالات.

وحيث يتّضح من أوراق الملف أنّ الإدارة أسّست قرارها المطعون فيه على تهمة السرقة المنسوبة الى العارض والتي تمّ تتبّعه من أجلها جزائيا.

وحيث استقر فقه قضاء المحكمة على اعتبار أنه لئن كانت المساءلة التأديبية مستقلة عن التبعات الجزائية، فإن سلطة الإدارة تكون مقيدة بحجية الأحكام الجزائية الصادرة في شأن أحوالها كلما كانت قراراتها تستند إلى خطأ جزائي كما هو الشأن بالنسبة لقضية الحال، الأمر الذي يتجه معه ردّ دفعها المتعلق بإنعدام عنصر الثقة في العارض.

وحيث طالما ثبت من قضية الحال أنّ الإدارة اتخذت قرارها المنتقد دون انتظار مآل التبع الجزائي وبصفة سابقة لصدور الحكم بشأنه، خاصة وقد انتهى ذلك التبع بتبرئة المدعي من التهمة المنسوبة إليه بموجب قرار ختم البحث لعدم كفاية الأدلة الصادر في 27 سبتمبر 2002، فإنّ قرارها ذلك يغدو غير مرتكز على سند سليم من الواقع والقانون وتعيّن تبعا لذلك التصريح بإلغائه على هذا الأساس.

ولهذه الأسباب :

قضت المحكمة ابتدائيا بما يلي :

أولا: قبول الدعوى شكلا وأصلا وإلغاء القرار المطعون فيه.

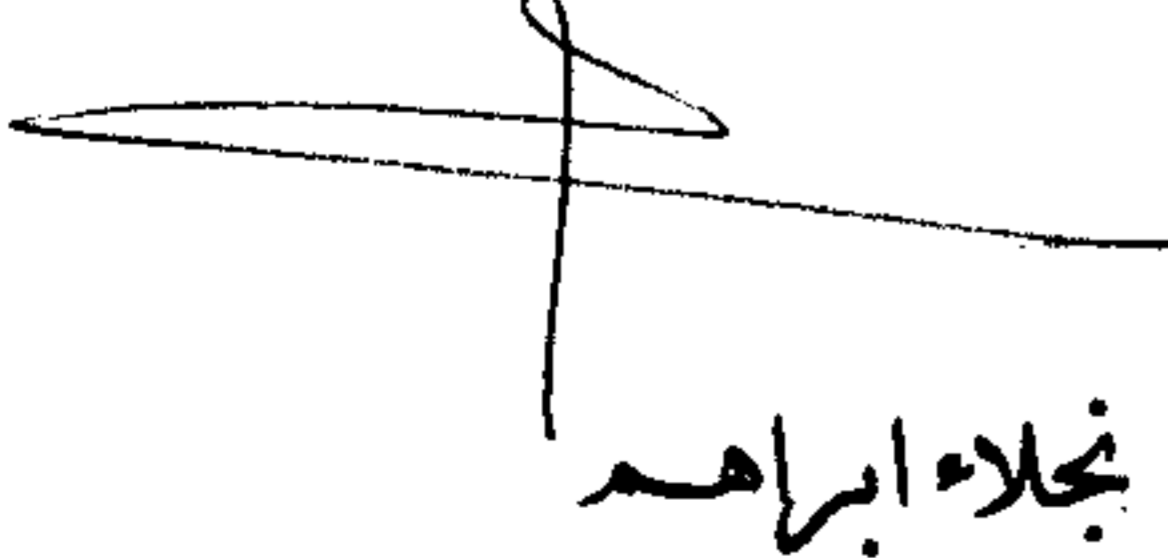
ثانيا: حمل المصاريف القانونية على الدولة.

ثالثا: توجيه نسخة من هذا الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية الأولى برئاسة السيدة نائلة القلال وعضوية المستشارين السيدين علي قبادو ووليد الهلالي.

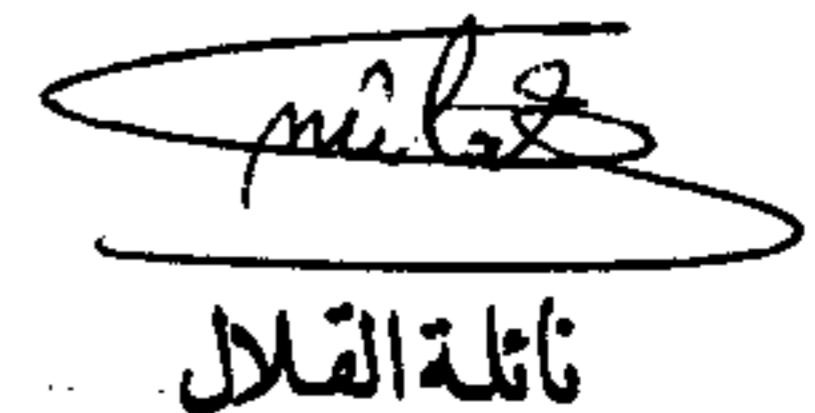
وتلي علنا بجلسة يوم 13 جويلية 2010 بحضور كاتب الجلسة السيد أحمد قرباية.

المستشارة المقررة


نجلاء ابراهيم

الكاتب العام للمكتب الابتدائية
الدفترية
الدفترية
الدفترية

رئيسة الدائرة


نائلة القلال